بستمرا

قلت الكلام في المحتاج اليه الذي له دخل في وجود المعلول ولا شك ان المعلول ليس محتاجا مستمرا الى وجود المعد والا انتفى المعلول بزواله وكذا تصور الغاية فلذا ترك في هذا المقام مع انه من العلل الاربع بخلاف سائر العلل فان المعلول يحتاج اليه دائما فلذا ينتفي بانتفائها وزوالها **قال** لما ذكر من ان الامكان لا يتحقق قبل هذا الدليل على عدم بقاء وجود المعلول بعد عدم العلة لدل الى قوله فالصواب **اقول** يمكن الجواب عن تلك الاعتراضات الثلثة التي ذكرها ذلك القائل اما عن الاول فبان يقال ان العلة لعدم المركب عدم احدى الاجزاء لا بعينها فالمعلول وهو عدم المركب لا يحتاج الى خصوص عدم جزء معين بل الى عدم جزء ما لا يبقى واما عن الثاني فبان يمنع كون عدم الحركة السابقة سابقا فقط علة لعدم الحركة اللاحقة فلا يلزم من انتفائه انتفاء علة عدم الحركة اللاحقة حتى يلزم ما ذكره فان علة عدم الحركة اللاحقة عدم علة وجودها وعلة وجودها وجود الحركات السابقة وعدمها الطاري انما يكون على انحاء شتى اما بان لا تكون الحركات السابقة موجودة سابقة كما صوره ذلك القائل او بان تكون موجودة باقية على وجودها ولا يطرء عليها العدم اللاحق فبوجود الحركات السابقة يتحقق علة عدم الحركة اللاحقة لانه فرد من ذلك العلة كما ان نفي وجودها سابقا

فهو منه

فهو من تلك العلة ولا ينتفي به علة عدم الحركة اللاحقة فلا يلزم ما ذكره من النقض واما عن الثالث فبانا لا نسلم ان علة حركة الحجر هي القوة المخصوصة بعينها علتها بل احدى القوى لا بعينها كما قيل في الهيولى والصورة او بان اثر المحرك الثاني مغاير لاثر الاول والا يلزم تحصيل الحاصل واجتماع مؤثرين على اثر واحد كما حققه سيد المحققين في شرحه للمواقف في اواخر الاعراض في مباحث الحركة فليطلب ثم **قال** واما ان يوجد احدى تينك العلتين فتوجد المعلول ثم يعدم تلك العلة فتوجد الاخرى **اقول** لم يقيد قوله فتوجد الاخرى بقوله في زمان انعدام الاولى كما قيده المعترض اولا ليكون الدليل الذي يدل على التشقيق له التوارد عاما للتوارد الذي قدره المعترض والتوارد الذي فيه توجد العلة الاخرى بعد زمان انعدام الاولى **قال** لزم اعادة المعدوم **اقول** ولزم ايضا تخلف المعلول عن العلة اذا فرض كون العلة الثانية موجودة في زمان انعدام الاولى فاللازم ليس الا الاعادة فلذا قال **قال** وان لم يعدم كان اصل الوجود حاصلا له **اقول** اولا عليه انه يجوز ان توجد العلة الثانية في آن عدم العلة الاولى فيزول في ذلك الآن الوجود الحاصل للمعلول بالعلة الاولى ويحصل الوجود الآخر بايجاد الثانية فلا يلزم اعادة المعدوم

انعدام العلة الاولى كما فرضه المعترض كذلك واما اذا فرض كونها موجودة بعد زمان ع

Copyright © King Saud University